ضعف وجه القراءة

عند نصر بن علي النحوي (ت٥٦٥هـ)

The Weakness of the Skill of Reading of Nasr bin Ali Al-Nahwi (d. 565 AH)

(أسبابه وصيغه في كتابه الموضح في وجوه القراءات وعللها)

its Causes and Formulas, in his book
"Types of Readings and their Problems"

أ.م.د.أحمد ستار سلمان

Prof. Dr. Ahmed Sattar Salman

كلية الإمام الأعظم/ الجامعة

The Great Imam College/University

الملخص

تناول البحث الموسوم: (ضعف وجه القراءة عند نصر بن علي النحوي (ت٥٦٥هـ) أسبابه وصيغه في كتابه الموضح في وجوه القراءات وعللها) دراسة الاسباب التي ادت الى تضعيف وجه القراءة عند ابن ابي مريم، وبينت الصيغ التي استعملها ابن ابي مريم في رد القراءة مع الامثلة، واحصيت اماكن وجودها في كتاب الموضح، ثم شرعت في بيان وتوضيح دواعي ذلك التضعيف واسبابه وبينت الدواعي اللغوية بالتفصيل معززا ذلك بالأمثلة ومواضع ذكرها.

الكلمات المفتاحية: القراءات، العلل، الاختيار.

Abstract

The research tagged: (weakness of the aspect of reading according to Nasr bin Ali Al-Nahawi (d. 565 AH) its reasons and formula in his book Al-Muddawwah in the faces of the readings and their causes) studying the reasons that led to the weakening of the aspect of reading according to Ibn Abi Maryam, and showed the formulas used by Ibn Abi Maryam in responding to reading with Examples, and I counted their locations in the book of Al-Muwaffad, then proceeded to explain and clarify the reasons for that weakness and its causes, and explained the linguistic reasons in detail, supporting that with examples and the places mentioned.

Keywords: readings, causes, choice.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين. أمّا بعد:

فإنّ أولى ما تُصرفُ به الأوقات وتُقضى فيه الأعمار كلام الله العزيز الجبار تلاوةً وتعلّماً وتعليماً وفهماً، فهو خليق بأن تُبْذلَ في خدمته الجهود ويُستوفى في بيانه غاية المجهود،

واسهاما مني في خدمة العلم واهله – اسال الله ان يجعله خالصا لوجهه –، اخترت عنوان بحثي: (ضعف وجه القراءة عند نصر بن علي النحوي (ت٥٦٥هـ) أسبابه وصيغه في كتابه الموضح في وجوه القراءات وعللها) ومما لاشك فيه ان العنون لا يمكن ان يحيط به بحث متواضع ولكني جمعت فيه امثلة شاملة على سبيل الذكر لا الحصر من القراءات القرآنية التي اسهمت في بيان المقصود.

ومما تميز به البحث انه ضرب امثلة لكل خطوة من فروع البحث التي جمعت بين القراءات القرآنية والتوجيهات العربية مبينا كيف تم توجيه القراءات القرآنية بها، ضم البحث مطلبين، وهي:

المطلب الأول: أسباب تضعيف وجه القراءة عند ابن ابي مريم في الموضح.

المطلب الثاني: صيغ التضعيف التي أوردها ابن أبي مريم في الموضح.)، ثم النتائج وثبت المصادر.

سائلا الله تعالى أن ينال هذا العمل القبول وان ينفع القراء والباحثين وأن يكون نواة لدراسات مهتمة بعلوم القراءات واللغة.

«المطلب الأول»

أسباب تضعيف وجه القراءة عند ابن ابي مريم في الموضح

بعد التتبع وجدت ان اسباب عدم اختيار القراءة عند ابن ابي مريم في كتابه الموضح هي:

١) الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

مسألة الفصل بين المضاف والمضاف اليه هي قضية خلافية بين النحاة وذهبوا الى مذهبين:

ذهب البصريون الى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه؛ وذلك لانهما بمنزلة شيء واحد فلا يجوز ان يفصل بينهما بغير الظرف او الجار والمجرور، واما ما ورد من شواهد تحتمل الفصل بغير الظرف او الجار والمجرور لا يصح الاحتجاج به، (ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ في شعرٍ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور. فإذا كان منوَّنا فهو بمنزلة الفعل الناصبِ، تكون الأسماءُ فيه منفصلة)[١].

(أضاف المصدرَ إلى الفاعل، وفصل بينهما بالمفعول. وذلك ضعيف جدًّا، لم يصح نَقْلُه عن سيبويه)[٢].

(١) الكتاب لسيبويه: ١/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٩٠.

(لِأَنَّهُ لَا يفصل بَين الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ إِلَّا أَن يضْطَر شَاعِر فيفصل بالظروف وَمَا أشبهها لِأَن الظّرْف لَا يفصل بَين الْعَامِل والمعمول فِيهِ تَقول إِن فِي الدَّار زيدا وَإِن الْيَوْم زيدا قَائِم)[1].

وقد عد بعض النحاة ما ورد من شواهد الفصل بين المتضايفين، انه قليل الاستعمال ولا يعرف قائله ولا يعرف من حيث الصحة بل يعد من باب الاضطرار[2].

اما الكوفيون فانهم يرون جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور، ويحتجون على ذلك بكثرة السماع، وكانت قراءة ابن عامر في هذه الآية الواردة زُين برفع قتلُ ونصب اولادَهم وجر شركائِهم حجة لهم ايضا[3]، وفيه فصل بين المتضايفين، وهو ما حمل ابن ابي مريم وغيره[4]، على رد هذا الوجه والحكم عليه بالضعف قال ابن ابي مريم: (بضم الزاي، **(قتلُ)** رفعًا، **(أولادَهم)** نصبًا، **(وشركائِهم)** خفضًا، قرأها ابن عامر وحده، والوجه أنّه بنى الفعل للمفعول، وأسنده إلى القتل، وأعمل القتل الذي هو مصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الشركاء، وهو فاعل، ونصب الأولاد؛ لأنّه مفعول به، وفصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: زيّن لهم قتل شركائهم أولادهم، فقدّم وأخّر، **وهو قبيح، قليل في الاستعمال؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه)**[5].

(١) المقتضب: ٤/ ٣٧٦.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٨٩، الاصول في النحو: ٢/ ٢٢٧، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٨٠، الارتشاف: ٤/ ١٨٤٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٣٤٩- ٣٥٢.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع:/ ٨٣، والحجة للفارسي: ج٢، ٢١٤، الكشف عن وجوه القراءات ج١/ ٤٥٤،الكشاف: ج٤/ ١٠٤،، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ج١: ١٢٤.

(٥) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٥٠٧-٥٠٨

٢) تمييز المئة بالجمع:

قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ ﴿الكهف: ٢٥﴾، قال ابن ابي مريم، مضاف غير منوّن، قرأها حمزة والكسائي، والوجه أنّ إضافة: (ثلاثمائةٍ) إلى الجمع وإنْ كان غير قياس من حيث الاستعمال فإنّه أصل، **لكنه أصل مرفوض**؛ وذلك أنّ الأصل في العدد أنْ يكون مضافاً إلى الجمع، ألا ترى أنّك تقول: مررت بأربعة رجال وخمسة رجال، إلا أنّهم وضعوا الواحد موضع الجمع في مائة، فاستغنوا بالواحد عن الجمع، والواحد أخف لفظاً، لكنهم في هذه القراءة قد استعملوا الأصل المرفوض فأضافوا المائة إلى الجمع إشعاراً بالأصل، كما قالوا: استحوذ، فنبّهوا على الأصل).

ومما تقدم من نص ابن ابي مريم، نجد انه رفض قراءة حمزة والكسائي وهي اضافة المئة الى الجمع، وذلك لان المشهور ان تمييز المئة يكون مفردا مجرورا، اما ان يكون التمييز جمعا فهذا ما رفضه ابن ابي مريم وغيره، ولا بد ان نبين ان تمييز المئة بالجمع هو وجه فصيح، قال الفراء: (ومن العرب من يضع السنين فِي موضع سنة فهي حينئذ فِي موضع خفض لمن أضاف.

ومن نَوَّن عَلَى هَذَا المعنى يريدُ الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد)[١]، والى ذلك اشار ابن ابي مريم (والوجه أنّ إضافة: (ثلاثمائةٍ) إلى الجمع وإنْ كان غير قياس من حيث الاستعمال فإنّه أصل، **لكنه أصل مرفوض**؛ وذلك أنّ الأصل في العدد أنْ يكون مضافاً إلى الجمع)[٢]، ووجهه في العربية ان المئة تضاف الى الجمع في فصيح الكلام، ووجه ذلك انهم وضعوا الجمع موضع المفرد، او انهم حملوا المئة على

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٣٨.

(٢) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٧٧٨.

العشرة[١]، ومع كل التعليلات يبقى ذلك الوجه قليلا في الاستعمال، اشار الى ذلك النحاة[٢] ومنهم ابن مالك اذ يقول[٣]:

ومائة والالف للفرد أضف ومائة بالجمع نزراً قد ردف

وتبين ان هذه وجه قراءة حمزة والكسائي، مخالف للقياس المشهور في العربية وهو ما حمل النحاة على انكارها او ردها وتضعيفها ومنهم ابن ابي مريم، قال المبرد: (وَهَذَا خطأ فِي الْكَلَام غير جَائِز وَإِنَّمَا يجوز مثله فِي الشّعْر للضَّرُورَة وجوازه فِي الشّعْر أَبَا نحمله على الْمَعْنى لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنى جمَاعَة وَقد جَازَ فِي الشّعْر أَن تفرد وَأَنت تُرِيدُ الْجَمَاعَة إِذا كَانَ فِي الْكَلَام دَلِيل على الْجمع)[٤].

وقال النحاس: (فأما ثلاث مائة سنين فبعيد في العربية. يجب أن تتوقّى القراءة به لأن كلام العرب ثلاث مائة سنة فسنة بمعنى سنين فجئت به على المعنى والأصل)[٥]. وقد ذهب ابن ابي مريم وغيره[٦].

ان ذلك الوجه وان كان له وجه في العربية الا ان الوجه قليل في الاستعمال وهو السبب في رد القراءة، ومما تقدم نجد ان تمييز المئة يأتي جمعا على ندرة في فصيح الكلام، ويكون مفردا وهو الشائع والاكثر استعمالا، ونستطيع القول بان القران الكريم نزل بالشائع من كلام العرب كثير الاستعمال، وبالنادر الفصيح قليل الاستعمال في كلام العرب.

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٤/ ٤٧٤-٤٧٥، شرح جمل الزجاج: ٢/ ١٣٠.
(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ج١/ ٤٨٦، شرح الاشموني ج٣/ ٣٢٠، شرح ابن عقيل ج٢/ ٣٧٣.
(٣) شرح الاشموني ج٣/ ٣٢٠، شرح ابن عقيل ج٢/ ٣٧٣.
(٤) المقتضب: ٢/ ١٧١.
(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٩٣.
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٤٤.

٣) اعمال إنْ المخففة إعمال المشددة:

من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة تخفيف ان مع بقاء عملها، واذا اردنا ان نقف بوجه الدقة فان الخلاف وقع بين مدرسة البصرة النحوية ومدرسة الكوفة النحوية، فما ذهب البصريون إليه: ان المخففة تعمل عمل المشددة وان ذهاب التشديد لا يعد مانعا من عملها، ويستدلون على ذلك بالسماع ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ﴿هود: ١١١﴾، عندهم في قراءة من خفف ان ونصب كلاً، وعلة عملها عندهم ان الحرف اذا خفف، كما الفعل في التخفيف فان الفعل يعمل، فاذا حذف منه فانه يعمل، فقاسوا عمل ان المخففة، عمل المشددة[١].

وما ذهب اليه سيبويه ان المخففة لا تعمل: (واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها)[٢].

ولعل سيبويه اراد ان اكثر المواضع اهمالها وقل اعمالها، اما الكوفيون فلا يجيزون اعمال ان المخففة، وعلة عدم اعمالها عندهم لزوال شبه الماضي من حيث على الفتح وعدد الحروف، فاذا خففت زال وجه الشبه، فتزول المشابهة في العمل، وعلة اخرى وهي ان المشددة من عوامل الاسماء، والمخففة من عوامل الافعال فيجب الا تعمل عوامل الافعال في الاسماء[٣].

ونجد ان ابن ابي مريم يذهب الى قلة استعمالها اذ يقول في الموضح: (﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ ﴿النور: ٩﴾، بفتح الضاد، ونصب الباء، والجر في اسم الله، والوجه أنّه جعل:

(١) معاني الاخفش/ ٢٢٤، الادوات النحوية في كتب التفسير/ ٨٤.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٣٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ١٥٩.

﴿غَضَبَ﴾، اسماً لا فعلًا، فنصبه بأنْ المخففة، **وجعل عملها مخففة كعملها مشددة، وهذا قليل)**[1].

يتبين انه يخالف مذهبه النحوي وابن ابي مريم يعد من البصريين، ويذهب الى ما ذهب اليه سيبويه امام النحاة من ان المخففة اعمالها قليل، وهو ما صرح به ابن ابي مريم بقوله: (ووجه تخفيف النون من (أن)، أن (إن) هي المخففة من الثقيلة، وهي اذا خففت أضمر الشأن بعدها أو الامر بعدها في الاغلب، ولهذا يكون ما بعدها رفعا، **وقلما تعمل إن المخففة الا في الشعر**).

العطف على المعنى: من اسباب رد القراءة وتضعيف وجه القراءة بها هي ان يكون العطف على المعنى، وتنجلي هذه المسألة في عطف المضارع على ما قبله في مواضع بينها ابن ابي مريم في الموضح وهي من مسائل الخلاف بين النحاة في قواه تعالى: (فيضاعفه)، المضارع بعد الفاء له حالتان اعرابيتان وهما الرفع، والنصب:

اما وجه الرفع فتوجيهه أ- ان الرفع على الاستئناف والتقدير: فهو يكون [2] (وهو ما نسب الى سيبويه)[3].

او العطف على المضارع المرفوع قبلها، (فيضاعفه لَهُ من رَفعه عطفه على مَا فِي الصِّلَة وَهُوَ يقْرض وَيجوز رَفعه على الْقطع مِمَّا قبله)[4].

اما قراءة النصب: فوجهها ان المضارع بعدها منصوب بان المضمرة بعد الفاء وجوبا أو بفاء السبب، (وَوجه نَصبه لَهُ أَنه حمله على الْمَعْنى وأضمر بعد الْفَاء أَن ليَكُون مَعَ الْفِعْل مصدرا فتعطف مصدرا على مصدر فَلَمَّا أضمرت أَن نصبت الْفِعْل وَمعنى

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٩٠٩.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥٩، و٢/ ٢٥٠.
(٣) ينظر: الكتاب ج٣/ ٣٩، إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٥٠،الدر المصون ٢/ ٨٧.
(٤) مشكل إعراب القرآن، لمكي: ١/ ١٣٣.

حمله لَهُ على الْمَعْنى أَن معنى من ذَا الَّذِي يقْرض الله قرضا من يكن مِنْهُ قرض يتبعهُ أَضْعَاف فَلَمَّا كَانَ معنى صدر الْكَلَام الْمصدر جعل الثَّانِي الْمَعْطُوف بِالْفَاءِ مصدرا ليعطف مصدرا على مصدر فَاحْتَاجَ إِلَى إِضْمَار أَن لتكون مَعَ الْفِعْل مصدرا فنصب الْفِعْل فالفاء عاطفة للتَّرْتِيب على أَصْلهَا فِي بَاب الْعَطف وَلَا يحسن أَن تجْعَل فيضاعفه فِي قِرَاءَة من نصب جَوَابا للاستفهام بِالْفَاءِ لِأَن الْقَرْض غير مستفهم عَنهُ إِنَّمَا الِاسْتِفْهَام فَاعل الْقَرْض أَلا ترى أَنَّك لَو قلت أَزِيد يقرضني فأشكره لم يجز النصب على جَوَاب الِاسْتِفْهَام وَجَاز على الْحمل على الْمَعْنى كَمَا مر فِي تَفْسِير الْآيَة)[1].

والرفع هو ما اختاره كثير من العلماء[2]، ومنهم ابن ابي مريم بقوله: (وأن النصب ليس بالقوي؛ لأنّه يكون على الجواب بالفاء، وهو غير متوجّه هاهنا)، وهذه المسألة ليس تقديم وجه الرفع على النصب من جهة الاعراب او صنعة النحو وانما من جهة المعنى والتفسير ومن خلال هذا الموضع يتبين ان ابن ابي مريم لم يراعي في اختاره لوجوه اللغة العربية الامور النحوية او اللغوية فحسب بل انه راعى الامور المعنوية والتفسيرية المستنبطة من الوجوه الاعرابية ايضا.

٤) عدم الفصل بين إن المخففة وبين الفعل:

مما تعارف عليه عند النحاة ان (أن، وكأن) اذا خففتا ودخلتا على الفعل فلا بد من فاصل بينهما وبين الفعل، قال ابن السراج: (واعلم: أنه قبيح أن يلي "إن" المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضًا من الاسم نحو: لا، وقد، والسين، تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد وأن قد قام زيد كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد وأنه

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ١٣٣.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٥/ ٢٨٧، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٣٢٩، البحر المحيط في التفسير: ٢/ ٥٦٦.

سيقوم زيد وأنه قد قام زيد ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾)[1].

(فأمّا إذا وليها فعلٌ؛ أُتي بالعوض، كأنّهم استقبحوا أن تلي "أنَّ" المخفّفةُ الفعلَ إذا حُذفت الهاء، وأنت تريدها، كأنّهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذفَ، وأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مُثقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضًا من الاسم، نحوِ: "لا"، وقَدْ"، والسين، و"سَوْفَ"، نحوَ قولك: "قد عرفت أنْ لا يقومُ زيدٌ، وأنْ سيقومُ زيدٌ، وأنْ قد قام زيدٌ".

ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ﴿المزمل: ٢٠﴾، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ﴿طه: ٨٩﴾. فمنهم من يجعل هذه الأشياء عوضًا من الاسم، ومنهم من يجعلها عوضًا عن توهينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال قبلُ)[2].

اما قراءة نافع: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ الله عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿النور: ٩﴾، التي استقبحها ابن ابي مريم، يحمل الفعل بعد ان المخففة على الدعاء فيها[3].

ومن حق ان المخففة من الثقيلة ان يفصل بينها وبين الفعل الذي يليها فاصل فان لم يفصل بينهما فاصل فان ذلك يقع في العربية إما للضرورة، أو لقلة الاستعمال[4].

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢٣٩-٢٤٠.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٥٥١.
(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٥٧.
(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٦٦، المقتضب: ٢/ ٣٢، علل النحو: ٤٤٩.

٥) الجمع بين همزتين متحركتين بالتحقيق:

قال ابن ابي مريم: «(أئمة) بهمرتين، وكذلك –ح– عن يعقوب والوجه أنّه الأصل في هذه الكلمة، **إلا أنّ الجمع بين الهمزتين فيها ضعيف ووجهه الهمزة** حرف من حروف الحلق كالعين»[(١)]. وردت كلمة " أئمة " في قوله تعالى: ﴿أَئِمَّةُ الْكُفْرِ﴾، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ﴿أئمة﴾ بهمزتين.

ومما يجدر الاشارة اليه ان هذه القراءة هي محل خلاف بين القراء، والنحويين وقد ذكر ذلك الزجاج بالتفصيل بقوله: (فيها عند النحويين لُغة واحدة: أيمة بهمزة وياء، والقرَاءُ يقرَأون (أَئِمَّةَ) بهمزتين، وأيمة بهمزة وياء فأما النحويون فلا يجيزون اجتماع الهمزتين ههنا، لأنهما لا يجتمعان في كلمة، ومن قرأ أئمة – بهمزتين – فينبغي أن يقرأ يا بني أأدم، والاجتماع أن آدم فيه همزة واحدة.

فالاختلاف راجع إلى الإجماع، إلا أن النحويين يستصعِبون هذه المسألة. ولهم فيها غير قول: يقولون إِذا فضلنا رجلاً في الإمَامة: هذا أَوَمُّ من هذا ويقول بعضهم أَيُمَّمن هذا، فالأصل في اللغة أَأْمِمَّةٌ لأنه جمع إِمامٍ، مثل مِثَال وأَمْثلَةٍ، ولكن الميمين لما اجتمعتا أدغمت الأولى في الثانية وأُلغِيت حركتها على الهمزة، فصار أئِمة، فأبدل النحويون من الهمزة الياء، ومن قال: هذا أَيَمَّ من هذا جعل هذه الهمزة كلما تحركت أَبْدَلَ مِنها، قال أبو إسحاق: والذي قال: (هَذا أَوَمُّ مِن هذا) كانت عنده أصلها أَأَم.، فلم يمكِنْه أن يُبدِلَ منها أَلِفاً لاجتماع السَّاكنين، فجعلها واواً مفتُوحة، لأنه؛ قال: إذا جمعت آدمَ قُلتَ أوادِمَ.

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٥٨٧ – ٥٨٨.

وهذا هو القياس الذي جعلها ياءً، قال: قد صارت الياءُ في أئمة بدَلاً لازماً، وهذا مذهب الأخفشِ، والأول مذهب المازني، قال أبو إسحاق وأظنه أقْيَسَ الوَجْهَين، أعني: هذا أوَمٌّ مِنْ هَذَا، فأما أئِمة باجتماع الهمزتين، فليس من مذاهب أصحابنا، إلا ما يحكى عن ابن إسحاق فإنه كان يحب اجتماعهما وليس ذلك عندي جائزاً، لأن هذا الحرف في أئمة قد وقع فيه التضعيف والإدغام، فلما أدغم وقعت علة في الحرف. وطرحت حركته على الهمزة فكان تركها دليلاً على أنها همزة قد وقع عليها حركة ما بعدها، وعلى هذا القياسِ يجوز: هذا أأمٌّ مِنْ هذا والذي بدأنا به هو الاختيار من أن لا تجتمع همزتان)[1].

ورد النحاس على الزجاج قائلا: (فأكثر النحويين يذهب إلى أنّ هذا لحن لا يجوز لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة، وزعم أبو إسحاق أنه جائز على بعد، قال: لأنه قد وقع في الكلمة علّتان الإدغام والتضعيف فلمّا ألقيت حركة الميم على الهمزة تركت الهمزة لتدلّ بحركتها على ذلك)[2].

(فالحجة لمن حقق الهمزتين: أنه جعل الأولى همزة الجمع، والثانية همزة الأصل التي كانت في إمام أأممة على وزن «أفعلة» فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، وأدغموا الميم في الميم للمجانسة)[3].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤٣٤-٤٣٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس:٢/ ١١١.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ١٧٣، وينظر: معاني القراءات للأزهري: ١/ ٤٤٧، حجة القراءات: ٣١٥.

ومن حقق الهمزتين فانه مخالف القياس: (من قرأ ﴿أئمة﴾ بالتسهيل أو بالتحقيق مخالف للقياس والاقتداء به متعين لصحة النقل)[1]، ومما تقدم نجد ان قراءة التحقيق مخالفة لقياس النحاة وشائع الاستعمال في اللغة، وهو ما كان داعي لابن ابي مريم لاختياره في تضعيف وجه تحقيق الهمزتين في كلمة، وضعف كذلك تسهيل الهمزة لذات الاسباب بقوله: (**وهذا ضعيف لأنّ الهمزة المخفّفة في زنة المحقّقة فتجتمع الهمزتان**).

٦) إجراء الوقف مجرى الوصل:

من جمال اللغة العربية انها تعتني بدقائق اللفظ، ونستعرض هنا جزئية تبين دقة العربية في مسائلها، وهي الوقف على ضمير الواحد المتكلم (انا)، وقد عد بعض النحاة ان الالف اصلية من الضمير ووجه الوقف عليه بالألف لأنها اصل، ومن عد الالف في أخره زائدة فان الوقف عليه اما بالإثبات او بهاء السكت؛ لبيان حركة النون عند الوقف.

ويظهر اثر الخلاف في الوصل فمن قال انها زائدة اسقطها في الوصل دون الوقف، ومن قال انها اصل اثبتها وقفا و وصلا[2].

قال النحاس: (قالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ الاسم «أن» فإذا قلت: أنا أو: أنه فالألف والهاء لبيان الحركة ولا يقال: أنا فعلت بإثبات الألف إلّا شاذا في الشعر على أنّ نافعا قد أثبت الألف فقرأ قالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ولا وجه له)[3].

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١١٨، وينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ١٠٤.
(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٢٣٤- ٢٣٥.
(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٢٧.

وأورد الازهري فيها ثلاث حالات قائلا: (في (أنا) ثلاث لغات: (أنَا) بإثبات الألف، كقولك: (عنَا)، وليست بالجيدة.، و (أنَ فعلت) ممالة النون إلى الفتح، وهي اللغة الجيدة، و (إن) فخففة الحركة، وهي رديئة)[1].

قال ابن ابي مريم: (فينبغي أنْ تسقط هذه الألف في الوصل، كما تسقط الهاء في الوصل، إلا أنّ نافعاً أراد أن يجري الوصل مجرى الوقف، **وهو ضعيف جدًا؛** لأنّ مثل ذلك إنّما يأتي في ضرورة الشعر، نحو قول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القَـوافِيَ بعد المشيبِ كَفَى ذاك عارًا[2]

وليس هذا مِمّا يحسن الأخذ به في القرآن، وإثبات نافع هذه الألف مع الهمزة المفتوحة والمضمومة دون المكسورة؛ وذلك لإرادة الأخذ بالوجهين، ولأنّ الهمزة بعد الألف أبين، وامتناعه عنها عند كسر الهمزة، لاستثقال الكسرة فيها بعد الألف والفتحة)[3].

ومما تقدم نجد ان النحاة يرون ان الالف يلفظ عند الوقف لبيان الحركة؛ فاذا تغيير حال الوقف الى الوصل زال داعي لفظ الالف وكذلك لا داعي لاجراء الوصل مجرى الوقف الا للضرورة، ولا ضرورة هنا[4]، وهو ما صرح به ابن مريم ليكون سببا من

(١) معاني القراءات للأزهري: ١/ ٢١٨- ٢١٩.

(٢) الشاهد في إثبات ألف الوصل في "أنا" ضرورة، فشبّه الوصل بالوقف، كان المبرد ينكر قراءة مَن قرأ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ ﴿الكهف: ٣٨﴾،ويروي البيت: فكيف يكون انتحالي القوافي. والانتحال: الادِّعاء، والقوافي: هنا يُراد بها الشعر، فأوقع البعض موقع الكل. وفي الديوان: أثبت القوافي بفاء منفردة في الشطر الثاني، وهو الموافق للوزن حتى تبدأ الشطرة الثانية بالتفعيلة "فعولن" المحركة الثاني على أنّ كسرة الفاء من القوافي تدل على سقوط الياء فحذفها. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب،: ٣٨٢؛ والكامل في اللغة والأدب،: ٢٥٠؛ وشرح المفصل للزمخشري: ٥/ ٤٥؛ والديوان:٥٣؛ وإيضًاح شواهد الإيضًاح:٧٧.

(٣) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٣٣٨-٣٣٩.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ١٤٢، شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي: ٢/ ٣٢٤.

اسباب رد وجه القراءة وتضعيفها هي اجراء الوقف مجرى الوصل وذلك بين اذ يقول: (وهذا إنّما يكون في الوقف ولا يكون في الوصل، إلا على إجراء الوصل مجرى الوقف، **وهذا قلَّما يكون في القراءة، فإنّما بابه الشعر**)[1].

٧) الاستثناء بـ(غير) مع عدم تمام معنى الكلام:

لقد عقد سيبويه لهذه المسألة بابا في كتابه اسماه (باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً)[2]، ولابد ان أبين ان (غير) نكرة مُتوغلةٌ في الابهام والتنكير، فلا تُفيدُها إضافتُها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا توصَف بها النكرة مع إضافتِها إلى معرفةٍ؛ فلذا لا يُوصَفُ بها إلا نكرةٌ، كما رأيتَ، أو شبهُ النكرةِ مِمّا لا يفيدُ تعريفاً في المعنى[3]، (واعلم أن إلا وغيراً يتقارضان ما لكل واحد منهما. فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة. تقول مررت برجل غير زيد، قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته، وفي قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ﴿النساء: ٩٥﴾)[4].

قال الفراء: (إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام. فتقول فِي الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلانا وفلانا)[5].

---

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١٣٩٥- ١٣٩٦.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٣١.

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٦٢، شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧٠-٧٤.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٩٩.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٨٣- ٢٨٤.

(وقد تُحمَلُ "غير" على "إلا" فيُستثنى بها، كما يستثنى بإلا، كما حُملتْ "إلا" على "غير" فَوُصِفَ بها. والمستثنى بها مجرورٌ أبداً بالإضافة إليها، نحو "جاءَ القومُ غيرَ عليّ"، وقد تُحمَلُ "سِوى" على "إلا"، كما حُمِلت "غيرٌ"، لأنها بمعناها، فَيُستثنى بها أيضاً. والمُستثنى بها مجرور بالإضافة إليها، وحكُم "غيرٍ وسِوًى" في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعدَ "إلا": فتقول: "جاءَ القومُ غيرَ خالدٍ"، بالنصب، لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجَبٌ، وتقول "ما جاءَ غيرَ خالدٍ أحدٌ"، النصب أيضاً، وإن كان الكلامُ منفيّاً، لأنها تقدَّمت على المستثنى منه، وتقول "ما احترقتِ الدارُ غيرَ الكتبِ"، بالنصب، وإن كان الكلام منفيّاً، ولم يَتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، لأنها وقعت في استثناء مُنقطع)[1].

قال ابن ابي مريم: (ووجه نصبه أنه استثناء من القاعدين، وهو ضعيف؛ لان الاستثناء ينبغي له ان يكون بعد التمام، وليس الكلام عند قوله (غير اولي الضرر) بتام، ويجوز نصبا على الحال، وقرأ الباقون (غيرُ اولي الضرر) بالرفع على انه صفه للقاعدين)[2].

(وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختار الرفع. ألا ترى أنك إذا قلت: لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر، كان الرفع هو الوجه، وكان النصب على الاستثناء جائزاً. وإذا ثبت ذلك كان الرفع أقوى من النصب. فإذا جاز النصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفع مع قوته أولى)[3].

ومما تقدم من استقراء لمواضع تضعيف وجه القراءة نجد ان ابي مريم قد تتبع بدقة وجوه القراءات القرآنية، وحرص على اختيار افصح الوجوه واجودها، وما وقع من رد او تضعيف لوجه من الوجوه التي توجه بها القراءة مع قلته وندرته الا انه قائم على

(١) جامع الدروس العربية: ٣/ ١٤١.
(٢) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٤٢٥-٤٢٦.
(٣) أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٤٥.

اسس علمية دقيقة مستند الى الترجيح بين الاساليب والتراكيب، وتبين مما تقدم ان شخصية ابن ابي مريم جمعت بين علم النحو وعلم الاحتجاج للقراءات القرآنية ولا يخفى ما بينهما من ترابط، ومن الاهمية بمكان ان ابين ان ما جاءت به القراءات لايقبل الجدال بل يجب التسليم بصحته وان خالف ما اشتهر من القواعد عند النحاة وان مخالفتها لما تقرر عندهم لا ضير فيه فقد قبل ماهو دونها مع مخالفته لما هو مشهور شائع، وكون غيرها افصح منها لا يحط من قدرها بل ان المزية هي المزية فصاحة قوم على اخرين وشيوع وكثرة استعمال.

«المطلب الثاني»

صيغ التضعيف التي أوردها ابن أبي مريم في الموضح

بعد أنْ بيّنتُ اسباب عدم اختيار وجه القراءة عند ابن ابي مريم، سأذكر الفاظ عدم الترجيح عن، يتبين من خلال التتبُّع والاستقراء صيغ التّضعيف لوجوه القراءة التي أوردها في كتابه، مع الأمثلة ومواضع إيرادها فيما يلي:

أولًا: لفظة (التّضعيف)، أو (ليس بقوي).

إنّ من الصيغ التي دلّت على تضعيف وجه الأداء أو القراءة عند أهل الاختيار هي لفظ: (ضعيف)[1]، وقد اتّبع ابن أبي مريم منهج مَن سبقه في إيراد صيغ التضعيف وجاء ذلك في قوله؛ إذ يقول: (إلا أنّ نافعاً أراد أن يجري الوصل مجرى الوقف، **وهو ضعيف جدًا**؛ لأنّ مثل ذلك إنّما يأتي في ضرورة الشعر، نحو قول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القَـوافِيَ بعد المشيبِ كَفَى ذاك عارًا

وليس هذا مِمّا يحسن الأخذ به في القرآن، وإثبات نافع هذه الألف مع الهمزة المفتوحة والمضمومة دون المكسورة؛ وذلك لإرادة الأخذ بالوجهين، ولأنّ الهمزة بعد الألف أبين، وامتناعه عنها عند كسر الهمزة، لاستثقال الكسرة فيها بعد الألف والفتحة.

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٤٧٣؛ ومعانى القرآن، للأخفش: ٢/ ٤٦٢؛ وجامع البيان في تأويل القرآن: ٤/ ١٧١؛ وإعراب القرآن، للنحاس: ٢/ ٨٤؛ والحجة في القراءات السبع: ص١١٠؛ وحجة القراءات: ص ٣١٢؛ والمحتسب: ١/ ٦٤؛ ومشكل إعراب القرآن، لمكي: ١/ ٣٨١؛ وتفسير السمعاني: ٢/ ٢٩٧؛ وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ١٧٧؛ الإقناع: ص ٢٢٣؛ وإيجاز البيان: ١/ ٢٢٢.

وندر استعمالهم التضعيف بلفظ (ليس بقوي)، وسار على نهجهم ابن أبي مريم متابعًا -والله أعلم- أبا علي الفارسي؛ إذ يقول: (وأنّ الرفع في الكلمة هو الوجه؛ لأنّه معطوف على (يقرض)، أو مستأنف، **وأن النصب ليس بالقوي؛ لأنّه يكون على الجواب بالفاء، وهو غير متوجّه هاهنا**، إلا إذا حمل على المعنى؛ لأنّه إذا قال ومَن ذا الذي يقرض؟

فإنّ السؤال وقع عن المقرض، والإقراض ليس بمسؤول عنه، فيجاب بالفاء، بل الإقراض وقع موجباً فلا يستقيم أن يقع جواب الموجب بالفاء، اللهم إلا أنْ يُحمل على المعنى فيقال: إنّ قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا﴾ ﴿البقرة: ٢٤٥﴾، معناه أيقرض الله أحد قرضاً؟ فإذا حمل على هذا صحَّ حينئذ أنْ يُجاب بالفاء، فكأنّه قال أيقرض الله أحد قرضاً فيضاعفه؛ لأنّه يكون الإقراض على هذا مسؤولًا عنها)[1].

و وردت لفظة (التّضعيف) في اختيارات ابن أبي مريم في عدة مواضع من كتابه[2].

ثانياً: لفظة (القبح وقلة الاستعمال).

إنّ من ألفاظ الاختيار عند أهل الاختيار صيغ (القبح)[3]، وكذلك استعمالهم للفظ: (قلة الاستعمال)[4] ليدل على اختيارهم، وقد سار على نهجهم ابن أبي مريم ولكنه قد جمع بين الصيغتين لتضعيف إحدى القراءتين؛ إذ يقول: (﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ ﴿**الأنعام: ١٣٧**﴾، بضم الزاي، (**قتلُ**)

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١٢٤٥- ١٢٤٦.

(٢) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٤٢٥، ٥٨٧، ٨١٩، ٨٣٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٢٥٨؛ ومعانى القرآن، للأخفش: ١/ ٢٨؛ وجامع البيان في تأويل القرآن: ٤/ ١٧١؛ والحجة في القراءات السبع: ص١٢٨؛ وجامع البيان في القراءات السبع: ١/ ٤٤١؛ وإعراب القرآن:١٠٢؛ والإقناع: ٩٠.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ص٣٤٩؛ ومشكل إعراب القرآن، لمكي: ١/ ٤٤٠؛ والتفسير الوسيط: ٢/ ٣٢٧؛ والمحرر الوجيز: ٤/ ٢٠٣.

رفعًا، (**أولادَهم**) نصبًا، (**وشركائِهم**) خفضًا، قرأها ابن عامر وحده، والوجه أنّه بنى الفعل للمفعول، وأسنده إلى القتل، وأعمل القتل الذي هو مصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الشركاء، وهو فاعل، ونصب الأولاد؛ لأنّه مفعول به، وفصل بالأولاد بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: زيّن لهم قتل شركائهم أولادهم، فقدّم وأخّر، **وهو قبيح، قليل في الاستعمال؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه**، ومثله لم يجيء في حال السعة جاء في الشعر، قال:

كَمَا خُطّ الكِتَابُ بكفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَو يُزِيلُ[1]

أراد بكف يهودي يومًا، ففصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه.

ومثل الآية سواء في اللفظ قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها متمكّنًا زِجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ[2]

---

(١) البيت، لأبي حية النميري، الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، من أهل البصرة، مات آخر خلافة المنصور (١٥٨هـ)، والشّاهد فيه: (بِكَفٍّ - يومًا - يهوديّ) حيث فصَل بين المضاف -وهو (كف)- والمضاف إليه -وهو (يهوديّ)- بالظّرف -وهو (يومًا)- للضّرورة الشّعريّة، وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة، والأصل: بكف يهودي، وصف رسوم الدار، فشبّهها بالكتابة في دقّتها والاستدلال بها، وخصَّ اليهود لأنّهم أهل كتاب، وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين، ومعنى يزيل: يفرق ويباعد، ونسب الشاهد إلى أبي حية النميري. ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٧٧؛ وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥٠: وشرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش: ١/ ١٠٣؛ والتصريح: ٢/ ٥٩.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها، ولا يُعرف له سوابق أو لواحق، وقد استشهد بهذا البيت رضي الدين في شرح الكافية في باب الإضافة، وشرحه البغدادي في الخزانة: ٢/ ٢٥١؛ وابن يعيش في شرحه: ص٣٤١؛ وابن جني في الخصائص: ٢/ ٤٠٦؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٦٥٦؛ وبيان ذلك أن زج مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به، فهو يعمل عمل الفعل المتعدي: يرفع فاعلا، وينصب مفعولا، وتجوز إضافته إلى أيهما شاء المتكلم ثم يأتي بعد ذلك بالآخر، وقد أراد المتكلم ههنا أن يضيف هذا المصدر إلى فاعله وهو أبو مزادة، ففعل ذلك، ولكنه جاء بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه، ولو أنه اتبع المهيع لقال: زج أبي مزادة القلوص، أو لقال: زج القلوص أبو مزادة،

أراد رج أبي مزادة القلوص، فقدّم وأخّر وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، كما في الآية.

ثالثاً: لفظة (الرفض).

إنّ من ألفاظ الاختيار عند أهل الاختيار لفظة (الرفض)[1]، ليدل على اختيارهم، وكانت هذه اللفظة مِمّا استعمله ابن أبي مريم من المصطلحات التي دلّت على لفظة الرفض لوجه القراءة؛ إذ يقول: (مضاف غير منوّن، قرأها حمزة والكسائي، والوجه أنّ إضافة: (ثلاثمائةٍ) إلى الجمع وإنْ كان غير قياس من حيث الاستعمال فإنّه أصل، **لكنه أصل مرفوض**؛ وذلك أنّ الأصل في العدد أنْ يكون مضافاً إلى الجمع، ألا ترى أنّك تقول: مررت بأربعة رجال وخمسة رجال، إلا أنّهم وضعوا الواحد موضع الجمع في مائة، فاستغنوا بالواحد عن الجمع، والواحد أخف لفظاً، لكنهم في هذه القراءة قد استعملوا الأصل المرفوض فأضافوا المائة إلى الجمع إشعاراً بالأصل، كما قالوا: استحوذ، فنبّهوا على الأصل.

فأضاف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله أو أضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بفاعله، فلما لم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه بغاية اليسر علمنا أنه لا يرى بهذا الفصل بأسًا، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ، قال ابن اجني: "وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة -مع تمكنه من ترك ارتكابها- لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول.

(١) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٢/ ١٩٩؛ والمحتسب: ١/ ٨٥؛ وحجة القراءات: ص٢٩٠؛ والكشاف: ٤/ ٤٣٨؛ المحرر الوجيز: ٥/ ٢١٧.

رابعاً: لفظة (التقليل).

إنّ من ألفاظ الاختيار عند أهل الاختيار لفظة (التقليل)[1]، ليدلُّ على اختيارهم للوجه الآخر، واستعمل ابن أبي مريم لفظة التقليل للدلالة على انّه اختار الأكثر في الاستعمال؛ إذ يقول: (وأمّا نافع فإنّه جعل: (غضب)، فعلًا ماضياً وكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله.

والوجه أنّ (أن) مخففة من الثقيلة كما قدمنا، واسمها مضمر، وهو ضمير الأمر أو الشأن، والتقدير أنّه غضب الله عليها، **لكن أهل العربية يستقبحون أنْ تلي المخففة الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء**، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ﴿المزمل: ٢٠﴾، و ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ﴿طه: ٨٩﴾، ونحو قولك: علمتُ أن، وقام زيد، لكنه قد جاء في الدعاء بغير فصل نحو قوله تعالى: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ ﴿النمل: ٨﴾.

ونافع حمله على ذلك،. .. ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ ﴿النور: ٩﴾، بفتح الضاد، ونصب الباء، والجر في اسم الله، والوجه أنّه جعل ﴿غَضَبَ﴾، اسماً لا فعلًا، فنصبه بأنْ المخففة، **وجعل عملها مخففة كعملها مشددة، وهذا قليل.**

(١) ينظر: حجة القراءات: ص ٣٤٩؛ ومشكل إعراب القرآن، لمكي: ١/ ٤٤٠؛ والتفسير الوسيط: ٢/ ٣٢٧؛ والمحرر الوجيز: ٤/ ٢٠٣.

خامساً: لفظة (قلَّما يكون في القراءة).

وهي من ألفاظ الاختيار عند ابن أبي مريم التي أوردها لتضعيف وجه القراءة، وقد تابع ابن أبي مريم –والله أعلم– أبا علي الفارسي؛ وذلك لعدم استعمال هذا المصطلح إلا منهما فقط؛ إذ يقول في قوله تعالى﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ ﴿العصر: ٣﴾: (فإنّه روي عن أبي عمرو أنّه يشم الباء شيئًا من الكسرة ولا يشبع، والوجه أنّ هذا على نقل كسرة الحرف المجرور إلى الساكن قبله، وهذا إنّما يكون في الوقف ولا يكون في الوصل، إلا على إجراء الوصل مجرى الوقف، **وهذا قلَّما يكون في القراءة، فإنّما بابه الشعر**)[(١)].

سادساً: اجتماع ضعف الوجهين:

إنّ من ألفاظ الاختيار عند أهل الاختيار صيغ (الضعف)[(٢)]، وقد جمع ابن أبي مريم ضعف القراءتين؛ إذ يقول: (وقرأ الباقون (أئمة) بهمرتين، وكذلك –ح– عن يعقوب والوجه أنّه الأصل في هذه الكلمة، **إلا أنّ الجمع بين الهمزتين فيها ضعيف ووجهه الهمزة** حرف من حروف الحلق كالعين)[(٣)].

(١) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١٣٩٥– ١٣٩٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٤٧٣؛ ومعانى القرآن، للأخفش: ٢/ ٤٦٢؛ وجامع البيان في تأويل القرآن: ٤/ ١٧١؛ ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٢/ ١٩٣؛ والحجة في القراءات السبع: ص١١٠؛ وحجة القراءات: ص٣١٢؛ ومشكل إعراب القرآن، لمكي: ١/ ٣٨١؛ وتفسير القرآن، للسمعاني: ٢/ ٢٩٧؛ وإعراب القرآن، للأصبهاني: ص٢٣٤؛ والإقناع: ص٢٢٣.

(٣) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٥٨٧– ٥٨٨.

الخاتمة

بسم الله بدأنا، وبحمده والشكر له ختمنا، ونصلي ونسلم على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:

فقد انتهى البحث الذي بين اسباب ودواعي رد او تضعيف وجه القراءة عند ابن أبي مريم، وإلى القارئ الكريم النتائج التي توصلتُ إليها:

١) ألفاظ عدم اختيار القراءة عند ابن أبي مريم وصيغ الرفض وبلغت سبع صيغ كما بيَّنتُها من خلال البحث، وقد ذُكرت مع الأمثلة وبيان المواضع التي ذُكرت فيها.

٢) إنّ نصر بن علي النحوي من المدافعين عن القراءات القرانية اذ لم يتقيَّد بمذهبه النحوي ويظهر ذلك بما قرَّره من أنّ عمل ان المخففة عمل المشددة قليل كما مر بنا وهو مما خالف به مذهبه النحوي، لانه بصري المذهب.

٣) حاز ابن أبي مريم علمية واسعة بجميع وجوه القراءات القرآنية، كما ويظهر علميته الواسعة في علم توجيه القراءات وعلوم العربية، يتبيَّن ذلك من خلال تنقُّله بسهولة وسلاسة بين تلك العلوم وذلك جليٌّ من عبارته، واستشهاده بالشاذّ من القراءات والشعر العربي واستعمالها في مواطن الشواهد على ما يذكره من وجوه العربية.

٤) من خلال الدواعي اللغوية عند ابن أبي مريم ظهرت علميته الفذّة في علوم اللغة بشكل جليّ؛ وذلك مِمّا ورد من المسائل التي جاءت لبيان اختياره، فقد ظهرت علميته فيما اورده من مسائل.

٥) ان ما وقع من رد او تضعيف لوجه من الوجوه التي توجه بها القراءة مع قلته وندرته في الموضح الا انه قائم على اسس علمية دقيقة مستند الى الترجيح بين الاساليب والتراكيب.

٦) ان ما جاءت به القراءات لا يقبل الجدال بل يجب التسليم بصحته وان خالف ما اشتهر من القواعد عند النحاة وان مخالفتها لما تقرر عندهم لا ضير فيه فقد قبل ماهو دونها مع مخالفته لما هو مشهور شائع، وكون غيرها افصح منها لا يحط من قدرها بل ان المزية هي المزية فصاحة قوم على اخرين وشيوع وكثرة استعمال.

وفي الختام:

أحمد الله تعالى وأشكره أنْ أعانني على إتمام هذه البحث أرجو أنْ أكون قد وفِقتُ به، وبينت أهم الجوانب على الوجه المطلوب.

الله تبارك وتعالى أسأل أنْ يرزقنا الإخلاص في القول والعمل واتِّباع كتابه وسنة نبيه ﷺ، وأنْ يجنِّبنا الزلل ومزالق الأهواء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

١) الأدوات النحوية في كتب التفسير – الصغير، محمود أحمد -٢٠٠٢ – دار الفكر المعاصر (أصلا رسالة جامعية (دكتوراه) – جامعة حلب، ١٩٩٠ _ ٩٦٨ص – بيروت.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣) الأصول في النحو، لابن السراج، صنعة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٤) إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٥) إعراب القرآن، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)، قدمت له و وثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية- الرياض، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٦) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث.

٧) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.

٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٩) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
١٠) إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (المتوفى: نحو ٥٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.
١١) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
١٢) إيضَاح شواهد الإيضَاح، أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي (ت ق ٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
١٣) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٤) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٥) التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٦) تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٧) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة – الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
١٨) جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
١٩) جامع جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٢٠) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٢١) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.
٢٢) الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

٢٣) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
٢٤) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٢٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٦) الديوان، لمؤلفيه: عباس محمود العقاد و ابراهيم عبد القادر المازني، الطبعة الرابعة.
٢٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٩) شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
٣٠) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣١) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، وبغداد ١٩٨٢م.
٣٣) شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
٣٤) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
٣٥) علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)،تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٣٦) غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، مؤسسة علوم القرآن- بيروت، ١/ ١٧٧؛ الإقناع: ص ٢٢٣؛ و
٣٧) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٨) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٩) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
٤٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١ هـ.
٤١) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
٤٤) مشكل إعراب القرآن لمكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية.
٤٥) معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٤٦) معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.
٤٧) معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
٤٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٩) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٥٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود بن أحمد العيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. احمد محمد توفيق، وأ.د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، ٢٠١٠م
٥١) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت.
٥٢) الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥ه)، تحقيق ودراسة: د عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القران – جدة – ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٣) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد

عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.